

# محددات السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية في ظل حكم حزب "العدالة والتنمية"

ياسر العشي

باحث سياسي

## ملخص

تتبوأ القضية الفلسطينية مكاناً مركزياً في السياسة التركية تجاه الشرق الأوسط، ولا يعد ذلك جديداً بالنظر إلى الحساسية الخاصة التي كان يمتاز بها الموقف التركي تجاه القضية الفلسطينية تاريخياً. ويفهم الموقف الجديد لصانعي السياسة التركية ضمن سياق تحمّل تركيا مسؤولية خاصة إزاء القضية الفلسطينية، فضلاً عن عدّها فرصة مناسبة لبناء دور تركي فعال في الشرق الأوسط<sup>(1)</sup>.

وقد وصل حزب "العدالة والتنمية" إلى سدة الحكم في تركيا في ظل وضع سياسي داخلي ودولي فرض قيوداً على حركته، ودفعه لاتباع بعض التكتيكات السياسية لتحقيق أهدافه والوصول إليها<sup>(2)</sup>.

و"إسرائيل" كانت ما بين عامي 1996م و2002م، حيث كانت الفترة القريبة السابقة لوصول حزب "العدالة والتنمية" إلى الحكم في تركيا فترة ذهبية شهدت اتفاقيات عسكرية وأمنية إستراتيجية بين البلدين.

وقد وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى مليارَي دولار عام 2000م، كما كشفت صحيفة هآرتس عن ارتفاع معدلات التعاون والتجارة بين تركيا و"إسرائيل" خلال عام 2002م، بزيادة تقدر بـ 195% مقابل عام 2001م، مشيرة إلى أن "إسرائيل" تولى أهمية إستراتيجية كبرى لتركيا بسبب قربها من سوريا، وأنها مستعدة للتنازل لها

ولتوضيح البيئة التي وصل فيها حزب "العدالة والتنمية" إلى الحكم في تركيا لابد من الحديث عن ثلاثة أمور:

1. وضع العلاقات التركية-الإسرائيلية قبيل وصول حزب "العدالة والتنمية" إلى السلطة:

ذكر الدكتور جمال الدين هاشمي، مدير مكتب الدبلوماسية العامة في مكتب رئاسة الوزراء التركية، في محاضرة له حضرها كاتب المقال في إستانبول بتاريخ 18 آذار/ مارس 2013م في برنامج جسر الشباب التركي - الفلسطيني، أن أفضل العلاقات بين تركيا

رؤية تركية

2015 - 14  
197 - 181



الائتلافية(7)، ناهيك عن تردي الأوضاع الاقتصادية في البلاد، حيث انهارت العملة التركية، ففقدت 50٪ من قيمتها، وأفلس العديد من الشركات والمصانع، وارتفعت نسبة البطالة، ونتجت عن ذلك مظاهرات في مختلف المدن التركية<sup>(8)</sup>.

3. الخلفيات الأيديولوجية لحزب "العدالة والتنمية":

حزب "العدالة والتنمية" حزب سياسي تركي يصنف نفسه بأنه يتبع مساراً معتدلاً غير معادٍ للغرب، ويتبنى رأسمالية السوق، ويسعى لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وهو حزب ذو جذور إسلامية، وتوجهه إسلامي علماني، لكنه ينفي أن يكون حزباً إسلامياً، ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية، وقد شكّل الحزب نواباً منشقّون من حزب الفضيلة الإسلامي الذي كان يرأسه نجم الدين أربكان، وكانوا يمثلون جناح المجدّدين في حزب الفضيلة<sup>(9)</sup>.

في الخلافات التجارية من أجل الحفاظ على العلاقة معها<sup>(3)</sup>.

2. بيئة النظام السياسي التركي:

تولّى حزب "العدالة والتنمية" الحكم في تركيا في ظل بيئة سياسية معينة، وهي وجود مؤسسات رسمية داخل النظام، مثل: البرلمان والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، إضافة إلى إقرار الدستور لصلاحيات معينة لمجلس الأمن القومي الذي تسيطر عليه المؤسسة العسكرية(4)، والمقصود من هذا المجلس هو الاحتفاظ بالسيطرة للعسكر في تركيا على السياسة(5).

وسيطرة الجيش على السياسة نابعة من عقيدة سياسية تخوله حراسة الدولة، والحفاظ على نظامها السياسي العام، ومبادئ "الكلمية"، ومراقبة السياسة العامة، فإن دوره يتضخم ليصبح الوصي على السياسة(6).

كما تولّى حزب "العدالة والتنمية" الحكم في ظل تدهور شعبية الأحزاب القائمة، سواء التي انفردت بالحكم أو الحكومات

1. موقف الشعب التركي "الرأي العام التركي":

القضية الفلسطينية موجودة في الأساس في وجدان الشعب التركي وقياداته منذ ظهور المشروع الصهيوني في عهد السلطان عبد الحميد الثاني، مروراً بالحكومات العلمانية المتعاقبة في تركيا، وصولاً إلى حكومة حزب "العدالة والتنمية".

كما تعدّ القضية الفلسطينية قضية خاصة وحساسة من قضايا الشرق الأوسط في تركيا، حيث تركت هذه القضية أثراً واضحاً في العلاقات التركية بدول المنطقة وعلى رأسها "إسرائيل"، وقد كان ذلك نتيجة الصلات التركية الحميمة مع الشعب الفلسطيني، وتعاطف الشارع التركي مع القضية الفلسطينية<sup>(12)</sup>.

كما أن لقضية فلسطين والقدس في قلوب الأتراك ووجدانهم مكانة خاصة، يستوي في ذلك الإسلاميون والعلمانيون والمثليون والعسكر<sup>(13)</sup>، وقد انتهج قادة "العدالة والتنمية" ومن خلفهم الشعب التركي، سياسات تجاه القضية الفلسطينية تجاوزت حتى سياسات بعض العرب والفلسطينيين أنفسهم. ووصلت إلى حد بذل الدم وتقديم الشهداء<sup>(14)</sup>.

لذلك فإن الدور التركي الشعبي أكثر زخماً وفاعلياً ونشاطاً من غيره من دول المنطقة، حيث تبقى تركيا هي الدولة الوحيدة التي قادت حملة كبيرة لكسر الحصار المفروض على قطاع غزة منذ ما يزيد على خمس سنوات. وذلك يؤكد أن القضية الفلسطينية قضية

وأهم ما يميز الحزب الحرص على الاستفادة من دروس الماضي، إذ لا يعرف الحزب نفسه على أنه حزب إسلامي، بل حزب ديمقراطي محافظ، سعيًا للموازنة بين هوية المجتمع الثقافية وسلطة الدولة<sup>(10)</sup>.

وهكذا يمكن القول إن تجربة حزب "العدالة والتنمية" أحدثت قطيعة مع الخطاب الإسلامي السلمي، بصورته التقليدية السائدة في العالم العربي، وقدمت خطاباً فكرياً وسياسياً جديداً، قائماً من ناحية على تجاوز مفاهيم الصراع الحضاري، والتأمر الصليبي والدولي على الإسلام، لمصلحة الاندماج النقدي في منظومة القيم العالمية: الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، واقتصاديات السوق. ويقدم من ناحية أخرى خطاباً سياسياً مندمجاً في الواقع، ويتجاوز عموميات الخطاب الإسلامي الكلي، الذي تردده بعض الحركات الإسلامية السياسية بمعزل عن الخوض في تفاصيل الواقع المعاش<sup>(11)</sup>.

وقد أثرت في الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية، نذكرها فيما يأتي:

أولاً: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية:

يمكن تقسيم المحددات الداخلية للسياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية إلى مواقف أربع قوى رئيسة من دور تركيا والعدالة والتنمية تجاه القضية الفلسطينية:

توجيه اللوم لـ "إسرائيل" لمواصلتها ما أسماه بـ "إرهاب الدولة"<sup>(17)</sup>.

2. موقف القوى العلمانية:

تاريخياً وفي أثناء وجود العلمانيين في الحكم، ورغم أن تركيا أول دولة في الشرق الأوسط اعترفت بـ "إسرائيل"، إلا أن مواقف الحكومات التركية العلمانية المتعاقبة تجاه القضية الفلسطينية كانت في كثير من الأحيان داعمة للقضية الفلسطينية، وذلك استجابة للشارع التركي المتعاطف مع القدس وفلسطين.

بل إن العديد من المواقف التاريخية اتخذت في عهد قيادات علمانية، مثل تخفيض العلاقات الدبلوماسية مع "إسرائيل" في نهاية 1981 م. كما أن رئيس الحكومة بولنت أجاويد، المعروف بتشده العلماني وعدائه للتيارات الإسلامية، كان الحاضن لمنظمة التحرير الفلسطينية في السبعينيات، وأول من وصف ممارسات "إسرائيل" بالإبادة في عام 2002 م<sup>(18)</sup>.

وإن كانت هذه المواقف نابعة من ضغط التعاطف الشعبي مع القضية الفلسطينية على النخب السياسية الحاكمة في كثير من الأحيان، فإن هناك توجهات مختلفة على مستوى النخب العلمانية.

ففي مقابلة مع الدبلوماسي التركي "زكي كونير ألب" في 17 أيار/ مايو 1989 م، ذكر أن البلاد الوحيدة "المائلة لنا" في الشرق الأوسط هي "إسرائيل". والمقصود بهذا الكلام هو وصف "إسرائيل" بأنها الدولة

تاريخياً وفي أثناء وجود العلمانيين في الحكم، ورغم أن تركيا أول دولة في الشرق الأوسط اعترفت بـ "إسرائيل"، إلا أن مواقف الحكومات التركية العلمانية المتعاقبة تجاه القضية الفلسطينية كانت في كثير من الأحيان داعمة للقضية الفلسطينية، وذلك استجابة للشارع التركي المتعاطف مع القدس وفلسطين

مركزية لتركيا، سواء على مستوى القيادة أم على مستوى الشعب التركي<sup>(15)</sup>.

فالشارع التركي يمكن أن يتم تقسيمه إلى غالبية مؤيدة لسياسات "العدالة والتنمية" تجاه القضية الفلسطينية، يصل موقف البعض من هذه الغالبية إلى اتخاذ مواقف أكثر تشدداً من موقف الحكومة ذاتها، سواء أكان ذلك بناء على مواقف إسلامية أم قومية تركية. وهناك أقلية سياسية كبيرة ذات توجه علماني، ترى في توجهات "العدالة والتنمية" التي تسير باتجاه تأييد حقوق الشعب الفلسطيني في أنها مواقف تناقض مبادئ العلمانية التركية والحيادي في الصراع العربي-الإسرائيلي<sup>(16)</sup>.

إجمالاً، تعد القضية الفلسطينية قضية حساسة بالنسبة لشرائح كبيرة من المجتمع التركي، وهي من بين القضايا القليلة التي حملت الناخبين الأتراك للضغط على السياسيين لاتخاذ موقف في السياسة الخارجية.

وقد أظهر استطلاع للرأي أجري في تموز/ يوليو 2004 م أن 82٪ يؤكدون دعمهم الشعبي لرئيس الوزراء أردوغان في

العسكرية التركية أثبتت أنها اللاعب الأقوى في الحياة السياسية، ربما لأن الجيش يعدّ نفسه الحامي الأول لعلمانية الدولة، التي انبثقت عن إعلان الجمهورية التركية 1923م، وإنهاء الخلافة العثمانية 1924م على يد مصطفى كمال أتاتورك. كذلك من خلال عدد من الانقلابات العسكرية على المؤسسة السياسية التركية، في الأعوام 1960م و1971م و1980م، كما ساعد على الإطاحة بحكومة نجم الدين أربكان ذات التوجه الإسلامي سنة 1997م، بدعوى الحفاظ على علمانية الدولة<sup>(22)</sup>.

ولكن هذا الأمر تغير بعد وصول حزب "العدالة والتنمية" إلى الحكم في تركيا، حيث سعت المؤسسة العسكرية إلى عرقلة عمل هذا الحزب، وحاولت بلا جدوى منع عبد الله غول من الفوز بالانتخابات الرئاسية عام 2007م. وفي عام 2008م ساند العسكريون ضمناً محاولة النائب العام "عبد الرحمن يلشينكايا" حظر حزب "العدالة والتنمية"<sup>(23)</sup>.

وعلى ما يبدو أن التقدم في مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوربي - بعد أن أصبحت تركيا على لائحة المرشحين للتفاوض من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوربي منذ 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 2000م - يتطلب إصلاحات دستورية، وإعادة تعريف وتحديد مهمة مجلس الأمن القومي، لتقتصر على الجانب الاستشاري فقط. وينسحب ذلك على تغييرات في قوانين العقوبات، وإلغاء القيود على الحريات العامة، والحقوق الثقافية

الغربية المماثلة التي تنفذ أصولاً ونظماً للسلوك السياسي المقبول. كذلك يقصد بهذا التعبير القصير المشحون بالمعاني، مدى علاقة الدولتين: "إسرائيل" وتركيا بأوروبا. كلتا الدولتين تشتركان في الصلة بأوروبا وفي تبني القيم الأوربية، ولكنها برغم ذلك تجدان أنفسهما بعيدتان عن القارة التي اختارتها<sup>(19)</sup>.

أما موقف القوى العلمانية المتشددة اليوم في ظل حكم حزب "العدالة والتنمية" من أي توجه تركي تجاه القضية الفلسطينية، فلأنها تنظر إليه على أنه توجه إسلامي ضد علمانية الدولة، وليس توجهاً سياسياً يصب في خانة المصالح القومية، ونموّ الدور التركي الخارجي على المستوى الإقليمي والدولي. وتستغل هذه الأطراف التوجه الإسلامي المقاوم لحركة المقاومة الإسلامية حماس لاتهم أردوغان بالانحياز إلى جانبها، وهو ما يتناقض مع أسس ومبادئ الجمهورية العلمانية ومصالحها الإستراتيجية؛ المقصود بها العلاقة مع أمريكا و"إسرائيل" ومنظمات اللوبي اليهودي<sup>(20)</sup>.

### 3. موقف المؤسسة العسكرية التركية:

المؤسسة العسكرية من أبرز مؤسسات النظام السياسي التركي، وهي الأقدم والأكثر تنظيمياً في الجمهورية التركية، فقد أسس أتاتورك الجيش على أسس تنظيمية حديثة، وعلى أسس عقديّة وسياسية تتضمن رؤية للسياسة العامة، وللدور في بناء الدولة وحمايتها<sup>(21)</sup>.

وعلى الرغم من الطابع المؤسسي الذي يصبغ صناعة القرار التركي، فإن المؤسسة



الفلسطينية وتوظيفها بشكل جيد لكسب الرأي العام التركي المتعاطف أصلاً مع القضية الفلسطينية من منطلق ديني، على الرغم من سطوة العلمانية على مفاسل الحياة التركية كافة، من خلال المواقف الجريئة والانتقادات اللاذعة من زعماء الحزب لإرهاب "إسرائيل"، واعتداءاتها على الفلسطينيين<sup>(25)</sup>.

#### 4. موقف جماعات المصالح "رجال الأعمال":

تتنوع جماعات المصالح في تركيا ما بين جماعات عمالية ومهنية واقتصادية ونسائية وبيئية... وغيرها. ولدراسة هذه الجماعات أهمية كبيرة في فهم عملية صنع القرار في تركيا، إذ إنها من ناحية تشكل في بعض قطاعاتها قوى ضاغطة على صانع القرار، وتعد من ناحية أخرى مصدراً مهماً للتجنيد

والدينية واللغوية، وحرية العمل السياسي، ورفع الحظر والقيود عن الأفكار السياسية أو الدينية- كان له الأثر البالغ في تقليص هيمنة المؤسسة العسكرية التركية على الحياة السياسية في تركيا.

وتنظر حكومة "العدالة والتنمية" حالياً في إجراء تعديلات على بنية مجلس الأمن القومي بحيث يزداد فيه الأعضاء المدنيون، إلى حد تحقيق المساواة مع العسكريين داخل المجلس، كما جرى في مجلس الأمن الوطني. بالإضافة إلى تحويل تبعية مجلس الأمن القومي من رئاسة الوزراء إلى وزارة الدفاع، وتحويل قيادات أفرع القوات المسلحة إلى وحدات داخل وزارة الدفاع. ومن المنتظر أن يشمل التعديل طبيعة قرارات المجلس، فيتحول إلى مجلس استشاري<sup>(24)</sup>.

وهنا لا بد أن نذكر أن حزب "العدالة والتنمية" استطاع استخدام الورقة

استمر دور الدول الكبرى في كونه دوراً رئيساً ومؤثراً في علاقات تركيا الإقليمية، بل إن المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية استغل خوف تركيا من مطامع الاتحاد السوفيتي سابقاً في أراضيها والتوجه

تعد تركيا حليفاً إستراتيجياً للغرب والولايات المتحدة، لما كانت تمثله على أنها محور مهم في المعسكر الغربي إبان الحرب الباردة قبل سقوط الاتحاد السوفيتي باعتبارها من أقرب دول حلف الناتو جغرافياً إلى الاتحاد السوفيتي السابق، وتوجد في تركيا قاعدة من أكبر القواعد العسكرية الأمريكية بالخارج

"الأناطوركي" للغرب، وانسلاخه عن الشرق، ودفعها إلى الاعتراف بـ"إسرائيل" عام 1949م، مقابل الانضمام إلى المعسكر الغربي، بل من الممكن أن يكون انضمام تركيا إلى حلف الناتو عام 1952م مكافأة لها لاعترافها بـ"إسرائيل"، ولحمايتها من المد الشيوعي آنذاك<sup>(27)</sup>.

### 1. موقف الولايات المتحدة الأمريكية:

تعد تركيا حليفاً إستراتيجياً للغرب والولايات المتحدة، لما كانت تمثله على أنها محور مهم في المعسكر الغربي إبان الحرب الباردة قبل سقوط الاتحاد السوفيتي باعتبارها من أقرب دول حلف الناتو جغرافياً إلى الاتحاد السوفيتي السابق، وتوجد في تركيا قاعدة من أكبر القواعد العسكرية الأمريكية بالخارج، وهي قاعدة "أنجريك" الجوية جنوب تركيا، وبعد سقوط الاتحاد السوفيتي

السياسي، حيث انضم بعضها إلى النخبة السياسية بمستوياتها المختلفة<sup>(26)</sup>.

وفي مقابلة لكاتب هذا البحث مع الدكتور ياسين أقطاي، مستشار رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان، ورئيس معهد التفكير الإستراتيجي، بتاريخ 27 آذار/مارس 2013م في مقر المعهد في أنقرة، أكد أقطاي دعم رجال الأعمال الأتراك، والذين ساهم "أسود الأناضول الجدد"، والذين يمثلون التيار المحافظ في تركيا- لحكومة حزب "العدالة والتنمية" في سياساتها داخلياً وخارجياً.

ولكونهم أصحاب رؤوس الأموال في الدولة، فهم أصحاب النفوذ الأكبر من جماعات الضغط، فمن يملك المال يملك القرار، ومن ناحية أخرى يتمثل دعمهم للقضية الفلسطينية من خلال تبنينهم للمؤتمرات الداعمة للقضية الفلسطينية، والتي قام مركز التفكير الإستراتيجي بالإشراف على عدد منها.

### ثانياً: المحددات الخارجية للسياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية:

ولبيان المؤثرات في تحديد السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية لابد من دراسة مواقف عدة قوى رئيسة في هذا الشأن على النحو الآتي:

### 1. موقف "المعسكر الغربي" من السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية:

وقد شكلت الولايات المتحدة عامل ضغط على تركيا للراجع عن أي تصعيد أو مواجهة إعلامية ضد "إسرائيل"، وكان ذلك بتدخل الإدارة الأمريكية مباشرة في حل الخلافات السياسية بين حكومتي تركيا و"إسرائيل"، مطالبة الطرفين بوقف التصريحات تجاه بعضهما، وجاء الطلب الأمريكي بعد التصريحات التي أطلقها رئيس الوزراء التركي أردوغان للمرة الثانية خلال أسبوع في أيار/ مايو 2004م، وهاجم فيها "إسرائيل"، وردد فيها الاتهام بأنها دولة إرهاب، إثر ارتكابها مجازر ضد الفلسطينيين<sup>(29)</sup>.

وقد مثل رفض البرلمان التركي السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية في عملية غزو العراق 2003م أزمة غير متوقعة للولايات المتحدة، تركت جرحاً عميقاً في العلاقة بين الطرفين في نهاية الفترة الأولى من حكم الرئيس بوش، كما أثارت الشكوك الأمريكية تجاه تركيا في كونها حليفاً إستراتيجياً يمكن الاعتماد عليه في وقت الأزمات<sup>(30)</sup>.

رغم ذلك فإن كلا الطرفين: تركيا والولايات المتحدة، لا يعد أي منهما الآخر عدوًّا أو خصماً، على العكس فهو يعطيه أولوية جدية في حساباته ومداركه حول الأمن والدفاع، وكذلك المصالح القومية. وقد ذهب أحمد داود أوغلو، في أول خطاب له بعد تسلمه وزارة الخارجية، إلى أن البلدين يجب أن يكونا معاً، وأن على الولايات المتحدة أن تعيد النظر في بعض سياساتها هنا وهناك،

منذ تولي حزب "العدالة والتنمية" السلطة في تركيا عام 2002م، بدأت تركيا بانتهاج سياسة جديدة تحاول فيها الخروج من عباءة الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، لتنفيذ إستراتيجية تركية تخدم مصالح تركيا في المقام الأول، ودعم مكانتها ونفوذها في المنطقة.

استمر الدور التركي خاصة في حرب الخليج الثانية عام 1991م، أو ما يعرف بحرب تحرير الكويت، ثم شاركت تركيا أيضاً في الحرب الأمريكية على أفغانستان عام 2001م<sup>(28)</sup>.

استمرت العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة خلال سنوات طويلة، من دون أن تعترضها تحديات جدية، ولا أزمات من النوع الذي يجعل طرفيها يقومان بمراجعة عميقة لها. وقد مثلت تلك العلاقات قضية مركزية للسياسة التركية، إذ كانت الولايات المتحدة قطب الرّحى في سياسات الأمن لتركيا، ولم تطرأ عليها تغيرات مفاهيمية وإدراكية رئيسة، إلا ما فرضته التغيرات العالمية وبيئة ما بعد الحرب الباردة، وبخاصة ما بعد هجمات أيلول/ سبتمبر 2001م<sup>(29)</sup>.

ومنذ تولي حزب "العدالة والتنمية" السلطة في تركيا عام 2002م، بدأت تركيا بانتهاج سياسة جديدة تحاول فيها الخروج من عباءة الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، لتنفيذ إستراتيجية تركية تخدم مصالح تركيا في المقام الأول، ودعم مكانتها ونفوذها في المنطقة.

عن مشاعر جياشة لدى الشعب التركي، ورؤية القيادة التركية في حماس أنها قيادة فلسطينية شرعية ومؤثرة، وهذه القنوات تختلف عما هي عليه لدى الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(34)</sup>.

وفي وجهات النظر الأمريكية لسياسة تركيا ودورها في القضية الفلسطينية، ثمة رؤيتان أمريكيتان للدور التركي<sup>(35)</sup>:

الأولى: ترى أن الإدارة الأمريكية لا ترفض الدور التركي في القضية الفلسطينية؛ لأنها تعلم أن هناك سقفًا أو خطًا أحمر لن تتجاوزه تركيا في علاقتها بالغرب أو "إسرائيل"، بينما سقف إيران -اللاعب القوي في المنطقة وفي القضية الفلسطينية- في التعامل مع القضية أعلى كثيرًا من تركيا، والولايات المتحدة تريد بديلًا إسلاميًا معتدلًا يجذب حماس نحو الاعتدال في مواجهة نفوذ إيراني يهدد أمن "إسرائيل".

الثانية: ترى أن حزب "العدالة والتنمية" يتبنى الرؤية الإسلامية السياسية بصورة كاملة، فطبقًا لـ "سونر جاغابتاي"، مدير برنامج الأبحاث التركية في معهد واشنطن "فإن حزب "العدالة والتنمية" يرى كل شيء من خلال عدسات الصراع الحضاري، فلا يمكن أن يكون وسيطًا نزيهًا، وقد أصبح هذا واضحًا عندما أصبح الحزب وبسرعة مدافعًا عن الجانب الإسلامي، حين سُمح له بإقحام نفسه بين حماس والسلطة الفلسطينية، أو بين أوروبا وإيران".

وأما تحتاج إلى المساعدة في مناطق عديدة مثل الشرق الأوسط<sup>(31)</sup>.

وقد أدى انتخاب أوباما لرئاسة الولايات المتحدة والزيارات الناجحة إلى تركيا، التي قام بها، وقامت بها وزيرة خارجيته بعد فترة زمنية قصيرة من انتخابه، إلى تغيير في الرأي العام التركي تجاه الولايات المتحدة. وخلال الفترة السابقة حاولت الولايات المتحدة تحسين صورتها لدى العالم الإسلامي من خلال مجموعة خطوات نحو العالم الإسلامي من ضمنها تركيا، التي زارها أوباما عام 2009م، واقترح نموذجًا لتعاون تركيا والولايات المتحدة يمكن بواسطته التغلب على الفوارق الدينية والثقافية بين أوربا ذات الأغلبية المسيحية والعالم الإسلامي. وحدد محللون أترك الفرق بين بوش الذي تعامل مع تركيا على أنها دولة إسلامية معتدلة وأوباما الذي تحدث عن تركيا على أنها دولة علمانية ديمقراطية، وصلت إلى ذلك بقواها الذاتية. وكانت هذه الرسالة تعبيرًا عن تنازل الولايات المتحدة عن سعيها لإدخال الديمقراطية في الشرق الأوسط<sup>(32)</sup>.

لذلك فإن الإدارة الأمريكية الجديدة تعي جيدًا مدى أهمية مكانة تركيا، ودورها في الملفات المهمة في السياسة الخارجية الأمريكية، وعلى رأسها الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، وعملية التسوية السياسية<sup>(33)</sup>، رغم تغير ظروف علاقات تركيا بـ "إسرائيل"، وكون القضية الفلسطينية مسألة عاطفية للأتراك والقيادة التركية، وبخاصة أردوغان الذي تعبر مواقفه القوية

## 2. موقف الاتحاد الأوروبي:

يُعدّ الموقف الأوروبي داعماً للقضية الفلسطينية ومؤيداً لحقوق الفلسطينيين، لذلك فقد استفادت تركيا "العدالة والتنمية" من هذا الأمر لتجعل موقفها من القضية الفلسطينية داعماً لتركيا في سعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

نتيجة للظروف الاقتصادية الصعبة لتركيا، ولزيادة معدلات البطالة والفقر في تركيا، ووفقاً للمبادئ "الأثتورية" التي تسعى نحو "أوربية تركيا"، فإن تركيا تسعى للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي منذ عقود، لكنها قابلت الرفض دائماً أمامها، وفي ظل ذلك اعتقد العلمانيون الأتراك أن تعزيز علاقاتهم مع "إسرائيل" سيُسهم في موافقة أوروبا على انضمام تركيا إليها، وأن ذلك يثبت علمانيتها، كون تركيا دولة مسلمة تقيم علاقات طيبة مع دولة يهودية، لذلك يمكن القول إن الاتحاد الأوروبي أثر في اتجاه تدعيم وتعزيز العلاقات التركية-الإسرائيلية، فإذا كانت القضية القبرصية تشكل عائقاً أمام انضمام تركيا إلى الاتحاد، فإن تركيا تحاول أن تجعل من علاقاتها بـ"إسرائيل" بديلاً عن ذلك، ومحاولة لإبداء النوايا<sup>(36)</sup>.

وقد عدّ حزب "العدالة والتنمية" الانضمام الكامل إلى الاتحاد الأوروبي هدفاً إستراتيجياً له، ليس من الممكن القبول بأي اقتراح أو أي معادلة أو بديل عن العضوية التامة في الاتحاد الأوروبي<sup>(37)</sup>.

وقد أسهم سعي تركيا إلى الانضمام للاتحاد الأوروبي في تسهيل اتخاذ الحكومة التركية عند وصول حزب "العدالة والتنمية" إلى الحكم مواقف أقل تأييداً لـ"إسرائيل" وأكثر تقرباً من الفلسطينيين؛ انسجاماً مع سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية<sup>(38)</sup>.

وينظر حزب "العدالة والتنمية" إلى الانضمام إلى الاتحاد من منظور مختلف عن الحكومات التركية السابقة، حيث أشار داود أوغلو إلى أن الرغبة التركية في نيل العضوية الأوروبية محورية في توجهات السياسة الخارجية التركية، من دون أن يعني ذلك أن التوجه حيال أوروبا يُعدّ التوجه الإستراتيجي الفريد بالنسبة إلى تحركات تركيا الخارجية، بل يجب أن يوضع الخيار الأوروبي ضمن إستراتيجية متعددة البدائل<sup>(39)</sup>.

وعلى الجانب الأوربي أبرزت تصريحات المسؤولين الأوربيين مدى أهمية تركيا للاتحاد الأوربي، وفي هذا الإطار أكد رئيس الوزراء البريطاني كامرون أن السياسة التي تنتهجها تركيا بعدم ترجيح الشرق على الغرب أو العكس هي سياسة صحيحة، كما أشار كامرون إلى أهمية الشراكة التركية في إيجاد حلول لمشكلات الشرق الأوسط، مؤكداً تأييد بريطانيا للدور الدولي الذي تؤدّيه تركيا في الشرق الأوسط، من خلال إجابته عن سؤال مفاده: "من الذي يستطيع أن يجعل إيران تتخلى عن السلاح النووي؟" فأجاب باللغة التركية: "بالطبع تركيا" وذلك في أثناء زيارته إلى تركيا<sup>(40)</sup>.



ويرى بعض المحللين أن تركيا تحاول استخدام القضية الفلسطينية ورقة ضغط على الدول الأوروبية للسماح لها بدخول الاتحاد الأوروبي، حيث تسعى تركيا إلى زيادة دورها والأوراق السياسية التي تمتلكها من أجل طاولة السياسة الإقليمية. وتلويح تركيا بأنها ومن خلال موقعها وتراثها يمكن أن تشكل جسر عبور إلى المنطقة التي تشكل بؤرة توتر، ومنطقة ساخنة تخشى أوروبا دوماً أن تنفجر وتهدد المصالح الأوروبية في المنطقة ولاسيما النفط... إلخ. وبذلك تستطيع تركيا أن تقنع أوروبا وتقدم لها الدليل بأنها ذات فائدة كبيرة إذا تم قبولها في نادي الاتحاد الأوروبي<sup>(43)</sup>.

## 2. الموقف الإسرائيلي من الدور المتصاعد لتركيا تجاه القضية الفلسطينية:

وفي تصريحات لوزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو بين أن: "الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو من ركائز السياسة لإيجاد التوازن بين الأمن والحرية"، وأكد "أنه يريد للأمة أن تلعب دوراً أكبر في الشرق الأوسط والبلقان ولكن العلاقات مع الغرب سوف تستمر، لكي تصبح الركيزة الأساسية للسياسة الخارجية التركية"<sup>(41)</sup>.

ومن مفارقات الواقع التركي، بعد ثمانين عاماً من الجمهورية "ذات التوجه الغربي"، أن حزباً محافظاً انتمت قياداته في السابق إلى الرفاه، يحمل مقودها، ويقوم -وهو في السلطة- بدعم مسعاها نحو عضوية الاتحاد الأوروبي، ويحقق أشواطاً أكبر مما قطعتها أحزابها "العلمانية" في ذلك، وتنجح دبلوماسيته في إقناع الاتحاد الأوروبي فتح حوار بشأن انضمام تركيا له<sup>(42)</sup>.

## كانت القضية الفلسطينية أكثر المسارات تأثيراً في العلاقات التركية الإسرائيلية، نتيجة التعاطف الشعبي التركي مع القضية الفلسطينية، ولعدم رغبة تركيا في أن تتهم بخيانة القضية الفلسطينية

العلاقات التركية-الإسرائيلية مع فوز حزب "العدالة والتنمية" في الانتخابات النيابية في تركيا نهاية عام 2002م، لكن ذلك الفوز لم يحدث تغييراً جذرياً في العلاقات بدايةً، لعدم اكتمال الظروف الإقليمية والدولية<sup>(46)</sup>.

وقد مثل العدوان الإسرائيلي على غزة 2008م نقطة فارقة في العلاقات بين تركيا و"إسرائيل"، حيث أظهر أردوغان معارضته الشديدة للسلوك الإسرائيلي في واقعة دافوس الشهيرة بداية عام 2009م، حيث أبلغ رسالة علنية لـ "إسرائيل" مفادها أن الدفاع في العلاقات بين تركيا و"إسرائيل" قد أصبح أمراً من الماضي. ومع الاستقطاب الذي ساد الشرق الأوسط بين 2003م و2009م وبين محور الممانعة الذي قاده إيران، ومحور الاعتدال الذي انضوت إليه الدول العربية المعتدلة "الموالية لأمريكا"- بدا للوهلة الأولى أن تركيا تميل إلى المحور الأخير بسبب ارتباطاتها الغربية، بينما دشنت زيارة أردوغان إلى طهران في نهاية 2009م، مرحلة جديدة في المنطقة، وأفسحت هامشاً متزايداً للمناورة أمام تركيا، وتحسنت العلاقات التركية-الإيرانية إلى درجات غير

تمتلك تركيا و"إسرائيل" قواسم مشتركة، أبرزها: اشتراك في حلف دولي واحد، أي حلف الولايات المتحدة الأمريكية، وتاريخ ممتد من التعاون بدأ بقيام دولة "إسرائيل" وحتى الآن، كما تملك كلتاها أقوى القدرات العسكرية في المنطقة. ومع توافر القواسم المشتركة تعد التغيرات في البيئة الإقليمية عاملاً يكبح تطوير العلاقات التركية-الإسرائيلية التي تشهد بعد انتهاء الحرب الباردة منافسة على الزعامة الإقليمية في منطقة شرق المتوسط<sup>(44)</sup>.

تاريخياً، كانت القضية الفلسطينية أكثر المسارات تأثيراً في العلاقات التركية الإسرائيلية، نتيجة التعاطف الشعبي التركي مع القضية الفلسطينية، ولعدم رغبة تركيا في أن تتهم بخيانة القضية الفلسطينية، ويأتي ذلك في إطار استمالتها للجانب الفلسطيني وتأييده. وقد تطورت العلاقات التركية-الإسرائيلية بعد توقيع اتفاقية السلام في أوسلو عام 1993م بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل"، حيث وصلت إلى الذروة في التعاون العسكري بين الطرفين عام 1996م، ولكنها لم تتأثر بتعثر المفاوضات في المسارين الآخرين: اللبناني، والسوري<sup>(45)</sup>.

لكن العلاقات التركية-الإسرائيلية تذبذبت مع بداية الألفية الثالثة، بتنديد رئيس الوزراء التركي الأسبق بولنت أجاويد بالسلوك الإسرائيلي تجاه الزعيم الفلسطيني الراحل ياسر عرفات عام 2001م، ومعركة جنين عام 2002م التي وصفها أجاويد بأنها مذبحه جماعية. واستمر التراجع النسبي في

قبوله في الغرب، ولكن مع الإقرار بوجود تفسيرات عدة إسرائيلية لذلك الموقف، بعضها يميل إلى تفسير التغير في العلاقة بسبب المنحى الأصولي للعدالة والتنمية، والبعض الآخر يتهم الديمقراطية بأنها السبب وراء وصول حزب مثل "العدالة والتنمية" إلى الحكم في تركيا، ويرى في الديمقراطية خطراً على "إسرائيل" إذا ما طبقت في الدول العربية والإسلامية، ورأي ثالث يفسر ذلك بأنه صراع على المكانة الإقليمية، فتركيا الجديدة لا تترك "إسرائيل" ولا تغير ألوانها، ولكنها تريد حليفاً لا يجرها، لا في نظر جمهورها، ولا في نظر حلفائها الآخرين<sup>(50)</sup>.

وتفسر دراسة إسرائيلية الأسباب التي أسهمت في تغيير علاقة تركيا بـ "إسرائيل" في عاملين ذكرهما الباحث الإسرائيلي ألون ليان في كتابه باللغة العبرية بعنوان "ديمو-إسلام: ديمقراطية إسلامية في تركيا"، وهذان العاملان هما<sup>(51)</sup>:

الأول: وصول نخبة جديدة إلى سدة الحكم في تركيا في تشرين ثاني/نوفمبر 2002م، لها مفاهيم وفرضيات، ومن ثم سياسات تختلف عما لدى من سبقها من حكومات، ولدى المؤسسات العسكرية، فيما يخص العلاقة مع أمريكا ومع "إسرائيل"، ودور تركيا في المنطقة والموقف من القضية الفلسطينية. أضف إلى ذلك أن حزب "العدالة والتنمية" شكل حكومة ذات غالبية قوية في البرلمان من دون أن تكون هناك حاجة إلى تشكيل ائتلاف مع أحزاب أخرى تحد من

مسبوقة تجارياً وسياسياً، بحيث تتمزج أدوات التنافس مع محفزات التقارب<sup>(47)</sup>.

أيضاً كانت محاولة سفن مدنية تركية تحت عنوان "أسطول الحرية" فك الحصار عن غزة في نهاية أيار/مايو 2010م جرأة تركية فائضة لتشويه سمعة "إسرائيل". وكذلك كان لنجاح أنقرة في إقناع إيران بتوقيع إعلان طهران صدى واسعاً دولياً، وهو الذي رأت فيه واشنطن و"إسرائيل" ومعها القوى الكبرى الغربية وغير الغربية تجاوزاً لما يمكن أن يصل إليه دور تركيا في القضايا الإقليمية والعالمية. فكان الرد في حملات عالمية صهيونية وأمريكية ضد رجب طيب أردوغان واتهامه بمعادة السامية، وفي حملة التأديب العسكرية التي شنتها "إسرائيل" بتفويض دولي ضد أسطول الحرية فجر 31 أيار/مايو 2010م<sup>(48)</sup>.

وقد أسهم سعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وشروط الانضمام إلى هذا الاتحاد في إحداث إصلاحات وتغييرات دستورية ديمقراطية، إذ حدث تدريجياً - لكن باستمرار - من قدرة الجيش التركي على التأثير في صنع القرارات، وهو ما أضعف قدرة الجيش على التأثير في الاحتفاظ بعلاقات قوية ومميزة مع "إسرائيل"<sup>(49)</sup>.

والموقف الإسرائيلي من الدور التركي المتصاعد أقرب إلى الموقف الأمريكي، فهو يريد دوراً تركيا باعتبار العلاقات التاريخية والإستراتيجية مع تركيا، وباعتبار أن نظام الحكم في تركيا أيضاً كان توجهه لن يغامر بالعلاقات مع "إسرائيل"؛ لأنه يعلم أنها بوابة

سياسة متوازنة حتى عام 1974م، حيث كانت المشكلة القبرصية حاضرة، وكان هناك سحب للسفير التركي من "إسرائيل"، وشهدت العلاقات التركية-الإسرائيلية عملية مد وجزر في تلك المرحلة، ومنذ عام 1991م إلى عام 2001م كانت حقبة ذهبية في علاقات تركيا بـ"إسرائيل" وفلسطين في نفس الوقت، وذلك بسبب انطلاق عملية "السلام" بين الفلسطينيين و"الإسرائيليين".

- أفضل علاقات بين تركيا و"إسرائيل" ما بين عامي 1996م - 2002م، حيث كانت فترة ذهبية شهدت اتفاقيات عسكرية وأمنية إستراتيجية بين البلدين.

- في الفترة ما بين 2002م - 2005م كانت هناك تصريحات لأردوغان ضد ممارسات "إسرائيل" مع الفلسطينيين، سببت أزمة بين تركيا و"إسرائيل".

- وصول رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إلى تركيا وزيارته لها عام 2006م مثلت أزمة جديدة للعلاقات التركية الإسرائيلية.

- دخلت تركيا بعد ذلك وسيطاً في العلاقات السورية-الإسرائيلية، ولكن حرب ألمات على غزة حالت دون إكمال هذا الدور، ومنذ ذلك التاريخ تحول خطاب رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى القضية الفلسطينية.

- كما وضع أردوغان حدًا للغطرسة الإسرائيلية على حد تعبيره في دافوس، حيث

قوته وقدرته على السعي إلى تحقيق مفاهيمه وسياساته.

والثاني: الاحتلال والبطش الإسرائيليان في المناطق الفلسطينية المحتلة، حيث كان لاستمرار الانتفاضة الفلسطينية واتباع "إسرائيل" الحل العسكري في مواجهتها، وزيادة القمع والبطش "الإسرائيليين"، وسياسة التصفيات الجسدية ضد كوادر الفصائل الفلسطينية وقاداتها وحصار عرفات- تأثير كبير في مواقف الحكومة التركية بقيادة حزب "العدالة والتنمية". وعلى خلاف النخبة السياسية التركية السابقة التي حكمت في الثمانينيات والتسعينيات (خصوصًا ديمريل ويلماز وتشيلر)، التي كانت مؤيدة لـ"إسرائيل" عمومًا، جاءت نخبة جديدة إلى الحكم لها مواقف حقيقية وأصيلة مؤيدة للفلسطينيين، في مرحلة كان التأييد الشعبي للفلسطينيين يتعاظم في تركيا، لا في أوساط الجمهور الذي انتخب هذه الحكومة فحسب، بل أيضًا في صفوف الشعب التركي عمومًا.

وفي مقابلة للباحث مع الدكتور "جمال الدين هاشمي" رئيس مكتب الدبلوماسية العامة في رئاسة الوزراء التركية، أكد هاشمي أن التوتر في العلاقات التركية-الإسرائيلية يعود إلى الغطرسة والممارسات الفاشية للحكومات الإسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني، حيث استعرض تاريخ العلاقات التركية-الإسرائيلية على النحو الآتي:

- بعد تأسيس "إسرائيل" كانت تركيا أول من اعترف بها، ولكنها كانت تتبع

- ط1، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع. ص303.
- (6) محفوظ، عقيل. (2008م). جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، ط1. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ص133.
- (7) El-Basel Rajab. (2012). P435.
- (8) حسان، سمر. (2012م). الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية (2002-2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية: نابلس. ص39.
- (9) العدالة والتنمية (2012م). الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية إلى عام 2023م. أنقرة: حزب العدالة والتنمية التركي.
- (10) بهاء الدين، شيماء (2012م فبراير). فكر "فتح الله غولن" الإصلاحية وعلاقات تركيا بجوارها الحضاري. مركز التفكير الاستراتيجي بأنقرة: تركيا، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات: القاهرة. ص161.
- (11) الشوبكي، عمرو. (2011م). الإسلاموية التركية من الرفاه إلى العدالة والتنمية. في كتاب عودة العثمانيين: الإسلاموية التركية. ط3. دبي: مركز المسبار للدراسات والبحوث. ص88.
- (12) أوزكان؛ جنسر، بنجيو؛ أوفرا. (2003م). التصورات العربية لتركيا وانحيازها إلى "إسرائيل" بين مظالم الأمس ومخاوف اليوم، سلسلة دراسات عالمية. العدد (51)، ط1. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ص55.
- (13) نور الدين، محمد (2010 إبريل 3). تركيا ومسألة القدس. صحيفة الخليج الإماراتية. ص3.
- (14) نور الدين، محمد (2012م). الدور التركي تجاه المحيط العربي. سلسلة أوراق عربية. العدد (14). ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص15.
- (15) الشيمي، أحمد. (2013م يوليو 13). مقال: تركيا والقضية الفلسطينية ... محددات الدور ومنطلقاته. El-Basel Rajab. (2012). P439.
- (17) Aras Bulent. (2009). P7.
- (18) الزيتونة (2010م). تركيا والقضية الفلسطينية تقرير معلومات. ط1، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- (19) روبنس، فيليب. (1993م). تركيا والشرق الأوسط (ترجمة ميخائيل نجم خوري)، ط1. قبرص: دار قرطبة.

كانت ملامح وجه أردوغان تمثل تجسيداً للغضب الفلسطيني منذ عام 1948م.

- في قضية مرمرة طلبت تركيا الاعتذار الإسرائيلي عن الاعتداء على أسطول الحرية، ودفع التعويضات لأهالي الشهداء الأتراك، ورفع الحصار المفروض على قطاع غزة.

وذكر هاشمي أن "إسرائيل" ليس لديها إرادة حقيقية للسلام في المنطقة، حيث قامت بثلاث حروب في السنوات العشر الأخيرة، وأضاف أن على "إسرائيل" أن تغير سياساتها تجاه الشرق الأوسط، وخصوصاً بعد الربيع العربي، حيث إن "إسرائيل" أصبحت منبوذة حيال تصرفاتها، رغم القبول الذي تلاقيه في أوروبا، وأضاف أن تركيا ممثلة بقياداتها، وعلى رأسهم غول وأردوغان ودوادو أوغلو، تنتقد سياسات الحكومات الإسرائيلية الفاشية والصهيونية العنصرية.

## المصادر والمراجع:

- (1) Aras Bulent. (2009). Turkey and the Palestinian Question Ankara: SETA Policy Brief no. 27.P4
- (2) El-Basel Rajab. (2012). The Role of In Culture and Politics in the New Middle East. Ankara: Institute of Strategic Thinking. P434
- (3) خماش، رنا. (2010م). العلاقات التركية-الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية، ط1. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط. ص48.
- (4) El-Basel Rajab. (2012). P435
- (5) النعيمي، أحمد. (2011). النظام السياسي في تركيا.

- ص 102.
- (20) El-Basel Rajab. (2012). P440.
- (21) محفوض، عقيل. (2008م). ص 148.
- (22) الزيتونة (2010م). ص 10.
- (23) المرجع السابق ص 11.
- (24) عبد الجليل، طارق (2012م). العسكر والدستور في تركيا من القبضة الحديدية.. إلى دستور بلا عسكر، ط 1. القاهرة: دار نهضة مصر. ص 165.
- (25) الزيتونة (2010م). ص 11.
- (26) معوض، جلال. (1998م). صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية-التركية. ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية. ص 115.
- (27) خمماش، رنا. (2010م). ص 58.
- (28) El-Basel Rajab. (2012). P441.
- (29) محفوض، عقيل. (2012م). السياسة الخارجية التركية الاستمرارية-التغيير، ط 1. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ص 223.
- (29) خمماش، رنا. (2010م). ص 70.
- (30) العناني، خليل. (2010م). دراسة: مع الولايات المتحدة الأمريكية.. مصالح إستراتيجية متبادلة، في كتاب تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات. ط 1. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون. ص 149.
- (31) محفوض، عقيل. (2012م). ص 251.
- (32) ليندنشتراوس، غالبا. (2010م). فرضيات جديدة في سياسة تركيا الخارجية والأمنية وانعكاسات ذلك على "إسرائيل". تل أبيب: مركز أبحاث الأمن القومي. (ترجمة: يوسف غنيم). ص 12.
- (33) خمماش، رنا. (2010م). ص 73.
- (34) الحمد وآخرون، (2012م). التحول التركي تجاه المنطقة العربية، ط 1. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط. ص 79.
- (35) El-Basel Rajab. (2012). P442.
- (36) خمماش، رنا. (2010م). ص 79.
- (37) العدالة والتنمية (2012م). ص 56.
- (38) محارب، محمود. (2012م). "إسرائيل" وتركيا والدول العربية: الدور والمكانة وبسط النفوذ والتحالفات. في كتاب العرب وتركيا: تحديات الحاضر
- ورهنات المستقبل. ط 1. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ص 738.
- (39) عبد القادر، محمد. (2012م). تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية. في كتاب العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهنات المستقبل. ط 1. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ص 595.
- (40) ديمراي، محيي الدين. (2012م فبراير). سياسة التوازن المتعددة الأبعاد في السياسة الخارجية التركية وموقف الاتحاد الأوروبي من السياسة الخارجية التركية: نموذج الشرق الأوسط. (مترجم من اللغة التركية إلى اللغة العربية). بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي الأول للعلوم الاجتماعية "الثقافة ودراسات الشرق الأوسط". مركز التفكير الإستراتيجي بأنقرة: تركيا، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات: القاهرة. ص 211.
- (41) خلف، عارف. (2010م). الدور التركي الإقليمي. مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية والقانونية. العدد (5)، 1-37. ص 21.
- (42) حسن، ياسر. (2006م). تركيا البحث عن المستقبل، ط 1. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية. ص 227.
- (43) صافي، خالد. (1 فبراير 2009م). أردوغان وخلفية الدور التركي المتصاعد تجاه القضية الفلسطينية. (44) اللباد، مصطفى. (2011م يناير). السياسات الإقليمية لحزب "العدالة والتنمية": خلفيات أيديولوجية أم مصالح وطنية؟. مجلة شرق نامة. العدد (7).
- (45) خمماش، رنا. (2010م). ص 116.
- (46) اللباد، مصطفى. (2012م). تركيا و"إسرائيل" واقع العلاقات وآفاقها وتداعياتها على القضية الفلسطينية والوطن العربي. في كتاب العرب وتركيا: تحديات الحاضر ورهنات المستقبل. ط 1. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. ص 708.
- (47) المرجع السابق ص 710.
- (48) نور الدين، محمد (2012م). ص 18.
- (49) محارب، محمود. (2012م). ص 738.
- (50) El-Basel Rajab. (2012). P442.
- (51) محارب، محمود. (2012م). ص 734.

# Determinants Of The Turkish Foreign Policy Towards The Palestinian Issue Under The Rule Of Justice And Development Party

**YASSIR AL-ASHI**

The Palestinian issue has a central place in the Turkish policy toward the Middle East. This is not a new view considering the special sensitivity of the Turkish position towards the Palestinian issue historically. The new position of the Turkish policy-makers could be understood within the context of Turkey's bearing a special responsibility towards the Palestinian cause as well as considering it as an appropriate opportunity to build an effective Turkish role in the Middle East.

In this study the researcher explores the internal and external determinants of Turkish foreign policy towards the Palestinian issue under the rule of the Justice and Development Party. This is achieved by discussing the positions of four major forces within Turkey towards the role Turkey under Justice and Development party plays regarding the Palestinian cause. These forces are: the Turkish people "public opinion" secular forces the military and the interest groups. In addition to discussing the position of three external regional and international forces towards the role Turkey under Justice and Development party plays regarding the Palestinian cause. These forces are: the United States the European Union and "Israel".

The researcher believes that the Israeli aggression on Gaza in 2008 represents a milestone in the relations between Turkey and "Israel" as Erdogan expressed strong opposition to the Israeli behavior in the famous Davos incident that took place at the beginning of 2009 where he delivered a public message to "Israel" that the warm relations between Turkey and "Israel" has become a thing of the past. With the polarization that dominated the Middle East between 2003 and 2009 between the axis of resistance led by Iran and the axis of moderation that included moderate "pro-American" Arab states at first glance it seemed that Turkey tend towards joining the latter axis because of Western engagements. However Erdogan's visit to Tehran at the end of 2009 launched a new phase in the region and allowed Turkey an increasing margin for maneuvering. Turkish-Iranian relations have improved reaching unprecedented levels commercially and politically as competition tools are mixed with convergence incentives.